# بعض النقاشات المعاصرة حول ظواهر الإنحراف

أ. علاوة فوزي
جامعة المسيلة - الجزائر-

## المقدمة:

مما لا شك فيه فإن ظاهرة الانحراف والجنوح قد شكلت محوراً مهما من محاور الاهتمام في السنوات الأخيرة وذلك على أكثر من صعيد، سواء أكان ذلك على المستوى الأكاديمي في الجامعات، أو على المستوى السياسي في الحملات الانتخابية والبرامج السياسية، أو كذلك على المستوى الإعلامي في البرامج التلفزيونية والتعليقات الصحفية المتنوعة، وكل هذا الاهتمام يعود إلى التأثير السلبي والخطير لهذه الظواهر على السير العام للحياة العامة، وكذلك للأخطار التي أصبحت تشكلها على سلامة الأفراد والجماعات وذلك سواء على مستوى سلامتهم الجسدية، أو كذلك على مستوى سلامة ممتلكاتهم، لذا سنحاول في هذا القسم من دراستنا التطرق للأهم هذه النقاشات، وذلك بغرض التعريف بها من جهة، ومن جهة أخرى كذلك تباين الأهمية التي تلعبها هذه النقاشات في الحياة العامة وذلك في كثير من المجتمعات، ولعل أن أهم ما سنتطرق إليه هو فكرة التسامح صفر، وكذا فكرة السلوكيات اللاحضارية، وهذه الأفكار شكلت نظر ورأي البعض في ظواهر الانحراف، وهو ما أنعكس إلى برامج وسياسات عامة لمكافحة والحد من ظواهر الانحراف بشكل عام، والإجرام بشكل خاص.

## 1- سياسة التسامح صفر: Tolérance Zéro

لعل أن أكثر التجارب التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة من جهة، وصاحبتها نقاشات أكاديمية متنوعة من جهة أخرى هي ما يعرف بسياسة التسامح صفر، أو ما يصطلح عليها بتسمية التجربة النيويوركية، وقد لقيت كل هذا الاهتمام لأنها استطعت تقليص معدلات الانحراف في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في سنوات التسعينات من القرن العشرين إلى مستويات قياسية، وذلك بعد سنوات من ارتفاع هذه النسب، حتى أن البعض أطلق عليها كذاك تسمية المعجزة النيويوركية، ويمكن أن نلاحظ انخفاض نسب الانحراف والإجرام في هذه المدينة من خلال هذا الجدول :[1]

- النتائج المقارنة بين سنوات 1993 - 1999

| | |
|---|---|
| جرائم القتل | %65 |
| الاغتصاب | %53 |
| السرقة باستخدام العنف | %54.2 |
| إعتداءات خطيرة | %37 |
| السطو | %59 |
| سرقات بسيطة | %37.5 |
| سرقة السيارات | %65 |
| المجموع | % 54 |

وقد ارتبطت هذه التجربة بعمدة نيويورك في تلك الفترة "رودلف جيلاني" Rudolph GUILIANI، فبعد انتخابه تعهد بمحاربة ظواهر الانحراف والجريمة من خلال سياسة صارمة لا تتسامح مع أي شكل من أشكال الانحراف، وذلك بهدف إعادة الأمن والاستقرار إلى حياة الأمريكيين في هذه الولاية، والتي عرفت كما سبق ذكره معدلات عالية من الانحراف أصبح من الصعب التعايش معها، لذا تم اللجوء بالأساس إلى هذه السياسة بهدف معاقبة المنحرفين بكل شدة، وفي أسرع الأوقات، وحتى للأبسط الجنح، ولقد اتبعت دائرة شرطة نيويورك أو ما يرمز له (NYPD) إستراتجية محددة لتطبيق مخطط أمني يهدف إلى إعادة الأمن والاستقرار لهذه المدينة، وقد تركز هذا المخطط بالأساس على ما يلي :[2]

- تخليص مدينة نيويورك من الأسلحة النارية .
- تقليص عنف الشباب في المدارس والطرقات.
- تخليص نيويورك من تجار المخدرات .
- إنهاء مظاهر العنف المنزلي.
- إعادة التموقع والسيطرة على الأماكن العامة في نيويورك .
- تقليص الجرائم المرتبطة بالسيارات في نيويورك .
- القضاء على الفساد وفرض احترام شرطة نيويورك .
- إعادة فرض السيطرة على طرقات نيويورك
- الاعتماد على المعاملة الحسنة، المهنية والاحترام .
- إحضار الفارين وتقديمهم للعدالة.

والعناصر الأربعة لتقليص معدلات الإجرام هي بالأساس:

- استعلام دقيق وملائم .
- تخطيط فعال
- نشر سريع للأفراد والوسائل .
- متابعة مستمرة لتطور الوضع

ونتيجة لأن الكثيرين في ذلك الحين قد اعتبروا بأن هذه السياسة مثالية في معالجة ظواهر الإجرام والانحراف فقد انتشرت هذه التجربة في ولايات أمريكية أخرى، وحتى في دول أخرى، وذلك من خلال دورات تكوينية وتربصات ميدانية في دوائر شرطة نيويورك المختلفة، وذلك للوقوف ميدانيا على العمل الذي تقوم به هذه الشرطة، "والتي أصبحت إستراتيجية تدخلها هجومية فأي خروج وخرق للقانون أو أي سلوك غير حضاري لا يجب أن يبقى بدون رد"[3].

### 1-1- الأصول النظرية لسياسة التسامح صفر:

ومن الناحية النظرية فإن هذه السياسة هي مرتبطة بنظرية معروفة حول الانحراف والإجرام ظهرت في بداية الثمانينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وعرفت بتسمية نظرية النوافذ المكسورة، " والتي توصف بأنها ذلك المسار الذي يبدأ من عمل منعزل يتمثل في تخريب يبقى على حاله (حالة نوافذ مكسورة لم يتم إصلاحها)، سوف يؤدى إلى ارتفاع درجة الإحساس بانعدام الأمن، وكذلك الارتفاع في نسب الجنوح"[4]، وقد أسس لهذه النظرية كل من wilson et kellin في سنة 1982، والتي سرعان ما لاقت نتائجها رواجًا واهتماما كبيرًا من طرف المهتمين والمختصين بظواهر الانحراف والإجرام في الولايات المتحدة الأمريكية، ومحتوى هذه النظرية يشير بالأساس إلى أن نوافذ شيء ما كسيارة أو مبنى إن تعرضت للكسر ولم يتم إصلاحها، فإن هذا سيؤدي حتما إلى كسر كل النوافذ الباقية، لأن عدم إصلاح النافذة المكسورة الأولى يعطي الانطباع بأن المكان مهجور، وأن ليس له صاحب، وبالتالي شيئا فشيئا يبدأ المنحرفون والمدمنون باحتلال المكان، وبالتالي يسود في الأحياء المجاورة شعور بلا أمن، فتنخفض أسعار العقارات، وتسوء سمعة المكان ...الخ، وتجربة التسامح صفر اعتمدت على هذه النظرية لوضع إستراتيجيتها من خلال إعادة تموقع قوات الأمن بهذه المناطق وفرض وجودها من خلال إحصاء هذه البؤر وتخليصها من كل مظاهر السلوكيات المنحرفة والتصرفات اللاحضارية، وبالتالي إعادة الشعور بالأمن لسكان هذه الأحياء، ورغم النتائج الباهرة لهذه السياسة المتمثلة في خفض معدلات الانحراف والإجرام إلى معدلات قياسية، إلا أن الكثير من الانتقادات وجهت لها في أكثر من جانب، وهو ما خلق نوع من النقاش الأكاديمي والإعلامي والسياسي على جدوى وفائدة هذه السياسة .

### 2-1- الانتقادات الموجهة لسياسة التسامح صفر:

بعد نجاح سياسة عمدة نيويورك في خفض معدلات الإجرام في مدينة نيويورك، وإعادة انتخابه نظرًا لهذه النتائج المحققة في هذا المجال، والتي انعكست على عودة الشعور بالأمن في أوساط السكان، وكذلك بعد ما صاحب ذلك من نقاشات واسعة خاصة الإعلامية منها، بدأت تبرز الانتقادات لهذه السياسة، وربما فإن من أهم هذه الانتقادات التي وجهت لسياسة التسامح صفر هي انتقادات تعلقت بالأساس بالمصاريف العالية التي إستلزمتها هذه السياسة، وقد اعتبرت هذه المصاريف كعملية استنزاف للمال العام قام بها عمدة نيويورك للإنجاح سياسته فأعتبر الكثيرون " أن ميزانية التسامح صفر جعلت منها سياسة في حد ذاتها، فرؤساء البلديات السابقين حاولوا أن يوزعوا ميزانية البلدية بشكل متساوي على كل مصالح المدينة أما "رودولف جيلاني" فقد راهن بكل شيء على الأمن وعمليات القمع"[5] أي أنه من غير المعقول أن ينصب اهتمام سلطات ما فقط على فكرة الجريمة دون الاهتمام بمجالات الحياة الأخرى للمواطنين، ومن جهة أخرى

الأرقام التي عبر عنها بتسمية المعجزة النيويوركية، فإنها في حقيقة الأمر لا تصمد حين مقارنتها بأرقام حققتها دول أخرى وبأقل التكاليف "فمثلا لوقارنا إحصائيات بلدان مثل كندا وإنكلترا، لوجدنا أن معدلات العنف في الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر ارتفاعا، والمفارقة هي أن مداخيل الضرائب التي يدفعها المواطنين الأمريكيين والمخصصة لمكافحة الانحراف، وبالخصوص العنف الإجرامي منه هي أكثر ارتفاعا"[6] بمعنى أن هناك سياسات أخرى قد تنجح في التقليص والحد من معدلات الانحراف والإجرام لكن بأقل التكاليف وبأبسط المجهودات، أي أنه ليس هناك من داع للإعطاء كل هذه الأهمية سواءً من الناحية المادية أو البشرية لهذه الظواهر من خلال سياسة مماثلة، وكذلك ورغم كل هذه الهالة الإعلامية بالخصوص إلا أن الإحساس بالأمن لم يعد بشكل كامل لسكان مدينة نيويورك في هذه الفترة، وبالإضافة كذلك إلى الانتقادات على مستوى التكاليف العالية، كانت هناك كذلك انتقادات على مستوى الخروق التي قام بها أفراد شرطة نيويورك في تعاملهم مع المواطنين، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لهم، وذلك رغم أن من أهم المبادئ التي قامت عليها سياسة التسامح صفر هي الاعتماد على المعاملة الحسنة مع المواطنين والاعتماد كذلك على المهنية والاحترافية، إلا أن الشكاوي ضد أفراد الشرطة ارتفعت بشكل كبير وغير مسبوق في الفترة التي طبقت فيها هذه السياسة " فارتفعت الشكاوي بنسبة 39 % في خمس سنوات، من 3580 في سنة 1993، إلى أن وصلت إلى 4976 في سنة 1998، مع تسجيل الذروة في عدد الشكاوي سنة 1995 بعدد 5618 شكوى "[7]، بمعنى أن ثمن هذه السياسة قد كان عاليا ليس فقط على المستوى المالي، ولكن كذلك على المستويين الأخلاقي والمهني لمنظمة شرطة نيويورك .

وعلى العموم ورغم هذه الانتقادات الموجهة لهذه السياسة، إلا أن صداها لا يزال متواصلا ومترددًا في كثير من مناطق العالم، حيث تبنتها الكثير من الحكومات، ولجأ إليها الكثير من السياسيين لتسويق حملاتهم الانتخابية وذلك ليس فقط في مجال مكافحة الانحراف والإجرام، ولكن كذلك في مجالات أخرى كثيرة .

## 2- السلوكيات اللاحضارية : L'incivilité

هي الأخرى مثل التسامح صفر من أكثر المواضيع التي أثارت نقاشات عدة وأقيمت الكثير من الدراسات العلمية حولها، ولقد لقيت هذه الظواهر اهتماما من طرف الكثير من الباحثين، وذلك لانتشارها وتأثيرها البالغ على أفراد المجتمع، ومساهمة هذه السلوكيات في شعورهم بحالة من انعدام الأمن، وبشكل عام فإن السلوكيات اللاحضارية " تشير إلى الأفعال والسلوكيات البارزة في الأماكن المخصصة لعامة الناس، والتي يعتبرها معظم الأفراد بأنها مضرة ومقلقة، ولكن هذه السلوكيات لا تشكل في العموم موضوعا للمتابعات القضائية"[8]، إذن فالمقصود بالأساس بهذه السلوكيات اللاحضارية هو تلك الأعمال الغير مقبولة اجتماعيا والتي تنتشر في الأماكن العمومية كالحدائق، مواقف وسائل النقل العامة، مداخل العمارات ...الخ، لكن الإشكالية التي تطرح مع معظم هذه السلوكيات أنها لا تقع تحت طائل القانون، وذلك رغم الضرر والقلق الذي تلحقه بالسكان، وأمثلة ذلك عديدة، وعلى سبيل الذكر فقط وليس الحصر يمكن أن نشير إلى إحداث الضجيج، التفوه بألفاظ بذيئة، مرافقة حيوانات خطيرة في الأماكن العامة، الخربشة على الجدران ...الخ.

### 2-1- أنواع السلوكيات اللاحضارية :

يمكن تقسيم السلوكيات اللاحضارية إلى سلوكيات مضرة بالأشخاص، وكذا إلى سلوكيات مضرة بأملاك الغير سواء عامة أو خاصة، لذا نجد أن الدراسات التي تقام حول هذه الظواهر تتمحور بشكل عام حول هذين المحورين بالأساس، والتي تكون في إطار سلوكيات غير مقبولة اجتماعيا وغير معاقب عليها قانونيا في الغالب، ورغم ذلك فإن البعض من الدراسات حول هذه السلوكيات قد تتعامل في بعض الأحيان مع سلوكيات قد تصل إلى درجة الجنوح، أي تلك الأعمال التي تستدعي تدخل الجهات الرسمية، فمثلا تخريب صندوق بريد لمنزل ما أو سب وشتم شخص ما أو القيام بتهديده، فان هذا النوع من السلوكيات يمكن اعتبارها في حد ذاتها أعمالا جانحة، وبالتالي فإن هذه الظواهر في حقيقة الأمر ليست منفصلة عن ظواهر الانحراف الأخرى وذلك لأنها قريبة منها، وفي كثير من الأحيان تعد السلوكيات اللاحضارية كمقدمات لسلوكيات إنحرافية أكثر خطورة، وبالتالي يمكن اعتبارها كشكل من أشكال الانحراف، وذلك لأن الانحراف وكما يعرف هو الخروج عن المعايير الاجتماعية بشكل عام سواء أكانت رسمية أو غير رسمية، أي أن هذه السلوكيات سواء تعارضت أو لم تتعارض مع القوانين السائدة، فإنها تعبر عن عدم توافق الأفراد الذي يقومون بها مع المعايير السائدة، وبالتالي يمكن اعتبارها كشكل من أشكال الانحراف، وهذا التماس بين مصطلح السلوكيات اللاحضاريةٍ والانحراف والجنوح هو ما يجعل عمل الباحث المهتم بهذه الظواهر صعبا نوعا ما، وذلك على مستوى التحديد الدقيق لمفهومها، وفصله عن المفاهيم الأخرى، لذا نجد بعض التعاريف تضيف إلى مفهوم السلوكيات اللاحضارية بعضا من السلوكيات الجانحة، وخاصة البسيطة منها، فمثلا يمكن تعريفها في هذا الإطار بأنها "الأعمال الإنسانية والآثار المادية، التي يمكن اعتبارها بأنها تشكل قطيعة مع القواعد الأولية للحياة الاجتماعية (الاحترام مثلا)، كالشتم، إحداث الصخب، ترك روائح كريهة في مكان ما، وكذلك يمكن إضافة أعمال تخريبية بسيطة ككسر صناديق البريد، تحطيم النوافذ ...الخ"[9]، ومن هذا المنطلق يمكن تصنيف السلوكيات اللاحضارية كذلك إلى نوعين هما السلوكيات الغير متعارضة مع القانون من جهة، والسلوكيات المتعارضة مع القانون من جهة أخرى، فمثلا البصق، عدم احترام طابور الانتظار تشكل أعمالا ليس لها قوانين قضائية تتحكم بها، وليس لها وجود في ميدان الحق العام والذي يجهل هذا المفهوم، ومن جهة أخرى هناك سلوكيات لا حضارية قد تشكل موضوعا للمتابعات القضائية كحرق القمامة، تخريب الصناديق البريدية، والتي ينجر عنها متابعات محتملة .

### 2-2-الأصول النظرية لمفهوم السلوكيات اللاحضارية :

أما عن بدايات ظهور هذا المصطلح وانتشاره فيمكن القول " بأنه رأى النور في مارس 1982، مع ظهور مقال لكل من "ويلسون" و"كيتينغ" معنون بالنوافذ المحطمة، والذي من خلاله عرض الباحثين لنظرية حول الفوضى والتي محتواها أنه لو تركنا في حي ما نافذة مكسورة، فكل النوافذ الأخرى ستتعرض لنفس المصير، ونفس الشيء، يقال عن الأعمال المنحرفة اليومية إن بقيت بدون عقوبة فإن مرتكبيها سيرتكبون أعمالا أكثر خطورة"[10]، وبالتالي وكما هو ملاحظ فإن اهتمام الباحثين بهذه الظواهر اللاحضارية لا يعود فقط للضرر الذي تلحقه بالسكان، ولكن كذلك لضرورة الاهتمام بها لأنها تعد كبدايات لسلوكيات

إنحرافية أكثر خطورة، وذلك إن لم يتم التدخل لإيقافها، وربما هذا هو السبب الذي جعل من نظرية النوافذ المحطمة" مرجعية كذلك لسياسة التسامح صفر، والتي سبق الإشارة إليها.

### 2-3-نموذج لدراسة حول السلوكيات اللاحضارية:

هذا النوع من الدراسات تقام بشكل دوري في كثير من الدول وذلك يهدف بالأساس إلى قياس حجم السلوكيات اللاحضارية، وبالتالي معرفة مدى تأثيرها على شعور الأفراد بالأمن في هذه المجتمعات، لذا كانت نتائج " العديد من الأعمال قد بينت أن السلوكيات اللاحضارية تساعد على انتشار ظاهرة الإحساس بلا أمن "[(11)] وعلى سبيل الذكر فقط يمكن لنا أن نشير إلى تحقيق قامت به هيئة تابعة للسلطات الإدارية لمدينة باريس بفرنسا سنة 1998، والذي تم من خلاله الطلب من المستجوبين الإجابة من خلال ثلاثة احتمالات حول سلوكيات معينة وكانت هذه السلوكيات كما يلي:

- ❖ غير محتملة بشكل كبير.
- ❖ غير محتملة.
- ❖ محتملة.

والجدول التالي يبين مثلا النسب المئوية للسلوكيات التي اعتبرتها عينة من المبحوثين بأنها محتملة.

| السلوكيات | النسبة % |
|---|---|
| التحرش الجنسي | 10 |
| ترك الإبر المستعملة | 10 |
| الحيوانات الخطيرة | 12 |
| السب والتحرش | 12 |
| أعمال التخريب ضد المباني الحضرية | 10 |
| تخريب المداخل العامة للمباني | 13 |
| تخريب السيارات | 16 |
| الإزعاج الصوتي | 28 |
| مشاكل النظافة في المباني والأماكن الخضراء والعامة | 28 |
| فضلات الكلاب | 29 |
| الخربشات | 36 |
| تجمع الأفراد بدون نشاط في الأماكن العامة في مداخل المباني | 44 |
| مشاكل الجيرة | 44 |
| البيع على الأرصفة | 70 |

المصدر: Sébastian ROCHE, la théorie de « la vitre cassée »en France ,OP.cit, P391

## 2-4- السلوكيات اللاحضارية كشكل من أشكال الانحراف :

كما سبق الإشارة إليه، فإن مصطلح الانحراف هو مصطلح شامل لكثير من الظواهر التي قد تتراوح بين الأفعال البسيطة والغير مقبولة اجتماعيا، إلى غاية الجرائم الأكثر خطورة، أي أن الانحراف يشمل العديد من الظواهر التي قد يعاقب عليها القانون والتي كذلك قد لا يعاقب عليها، وبالتالي يمكن لنا القول أن الانحراف كمصطلح عام يشمل كذلك السلوكيات اللاحضارية، والتي يمكن أن نعبر عنها بمصطلح الانحرافات البسيطة، وهذا لا يعني بأنها بسيطة في نتائجها وخطورتها، بل بالعكس من ذلك قد تؤدي إلى نتائج غاية في الخطورة على السير العام لشؤون المجتمع المختلفة، فمن خلال انتشار هذه السلوكيات في مجتمع ما، وبالخصوص إن كان ذلك بشكل واسع " فإن الترابط بين المواطنين سيختفي، والحذر العام سيلقي بظلاله، وهذا المساس بالنظام العام ستكون نتائجه مدمرة للتفاعل الاجتماعي بين الناس، وكذا الثقة اللازمة للسير الحسن لشؤون المجتمع"[12]، أي أن هذه السلوكيات رغم أنها قد تظهر لنا بأنها بسيطة، فإن لها تأثيرات سلبية كبيرة وغاية في الخطورة .

وكذلك وكما في ظواهر الانحراف والجنوح الأخرى، فإن الأفراد الذين يقومون بالعموم بهذه السلوكيات هم بالأساس من فئة الأطفال المراهقين والشباب، لذا فإن الكثير من الدراسات حول هذا الموضوع تهتم بالأساس بالسلوكيات اللاحضارية عند هذه الفئات العمرية " لأنها على العموم مرتبطة بالشباب فتمثيلها هو أكثر حضوراً في فضاءات المراهقين بالأساس وليس الأشخاص الراشدين "[13].

## 2-5- إشكالية التعامل مع السلوكيات اللاحضارية :

على خلاف الكثير من سلوكيات الانحراف التي يكون التعامل معها واضحًا، فإن السلوكيات اللاحضارية يعد التعامل معها صعبا للغاية، وذلك سواء من ناحية السلطات العمومية، أو من ناحية المواطنين العاديين " والصعوبة تأتي من خلال أن السلوكيات اللاحضارية، وحالات الفوضى البسيطة في المناطق الحضرية يتم اعتبارها في العموم بأنها تتعلق فقط بفكرة التحضر عند الأفراد، وليس كانتهاكات قانونية "[14]، وهذا ما يجعل الأفراد الذين يواجهونها في حيرة من أمرهم، فإلى أي مدى مثلا يمكن منع مجموعة من المراهقين من الاجتماع عند مدخل عمارة ما، وحتى بعض السلوكيات اللاحضارية التي قد تكون قريبة أو قد تصل في بعض الأحيان إلى درجة الجنوح فإنها في الغالب لا تتعرض للمتابعات وذلك للأسباب عدة منها:[15]

- غياب الشكاوي من طرف المواطنين، وذلك يعود في الغالب إلى أن هذه السلوكيات ليس لها ضحايا مباشرين أو معروفين، أو كذلك قد يعود ذلك للخوف من الانتقامات والتي تجعل الضحايا ساكتين عما تعرضوا له.
- غياب تحقيقات الشرطة فيما يخص هذه السلوكيات، وبالخصوص فيما يتعلق بعمليات الخربشة على الجدران، التخريب، حرق القمامة، السرقات التي تحدث في أقبية العمارات ...الخ.
- غياب المتابعات من طرف القضاء، وذلك لبساطة الانتهاكات (سرقة رفوف محل تجاري، أعمال تخريبية بسيطة ).

## قائمة الهوامش:

(1) Source : Alain BAUER et Emile PEREZ, L'Amérique, la violence, le crime, PUF, Paris (France), 2000 P 11.
(2) Ibid, P 19.
(3) Jean-Marie PETITCLERC, Les nouvelles délinquance des jeunes, Dunod, Paris (France), 2eme Edition, 2005 ,P104.
(4) Yves ALPE, Lexique de Sociologie, Dalloz, Paris (France), 3eme Edition, 2010, P342.
(5) Quentin CONVARD ,La pratique de la tolérance zéro à new York dans les années 1990, bulletin de L'instut Pierre Ranouvin ,2012 ,1, N35, P26 .
a. Irwin WALLER, Lutter contre la délinquance, L'hrartman ,Paris (France), 2009, P16 .
b. Quentin CONVARD, Op.cit ,P29 .
(6) Judith LAZAR, L'incivilité cognitive une autre facette de la violence, Revue du MAUSS, 2001/2, N° 18, P282.
(7) Sébastian ROCHE, La théorie de « la vitre cassée »en France, Revre française de sciences politique, Année 2000, volume 50, N03, P390.
(8) Claire de saint martin ,Nomer les violences scolaires, ERES, La lettre de l'enfance et de l'asblesconce, 2012/1, N 87, P119.
(9) Sébastian ROCHE, la société incivile, seuil, Paris (France), 1996, P12.
(10) Michele MARZANO ,Dictionnaire de La violence, PUF, Paris ( France ), 2011, P 687.
(11) Marie-Line FELONNEAN, Lyds LAMEGRAND-WILLEMS, Normes adolescents, normes adultes,Bulletin de Psycrologie, 2005 /6, N° 480.
(12) Richard BOUSQUET, Insécurité, nouveaux risques, L'harmattan, Paris (France), 1998, P27.